الفساد المالي و الاداري أسبابه و آثاره مع الإشارة للواقع الجزائري

حاجي العلجة

أستاذة محاضرة أ .كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير .جامعة الجزائر 3

المستخلص

يعتبر الفساد المالي و الإداري من الظواهر التي تعرف انتشار وتطورا في أشكالها و اسبابها وأثارها لا تكاد دولة في العالم أن تخلو منها بغض النظر عن مستوى التطور الاقتصادي الحاصل فيها بل أن كثير من الدول التي لها باع طويل في التطور الحاصل في تكنولوجيا الاتصال والمعلومات لها نصيبها من الفساد المالي و الاداري الناجمة عن هذه التطورات كالقرصنة واختراق الحسابات المصرفية الالكترونية وغيرها كثير .

وهو ما يؤكد خطورة الظاهرة وأثارها المدمرة لاقتصاديات الدول نتيجة لما يصاحبها من مظاهر الاختلال الاقتصادي والاجتماعي وهدر للموارد المالية للدولة وغياب للشفافية وتعطل للآليات الاقتصادية المعتمدة على الكفاءة والتنافسية و هو ما يتطلب من الدول وضع السياسات وتوفير البيئة الملائمة للحد منها خاصة ما يتعلق بالشفافية والمسائلة والعدالة والحرية الاقتصادية

الكلمات الدالة : الفساد المالي و الاداري ، الشفافية ، المحاسبة و المسائلة ، الحكم الراشد .

مقدمة

يعتبر الفساد بمختلف أشكاله و صوره من أكثر المواضيع التي أخذت حيزا كبيرا سواء على مستوى الدراسات و الأبحاث الأكاديمية أو على مستوى الاجراءات المتخذة على مستوى الدول و المنظمات و الهيئات الدولية بهدف محاولة تشخيص هذه الظاهرة و وضع الآليات الكفيلة للحد منها خاصة و أن هذه الظاهرة كانت دائما مقرونة بمظاهر سلبية و أحيانا قد تكون مدمرة للاقتصاديات التي تتواجد بها باعتبار أن الفساد يكون في اغلب الأحيان مقرون بانخفاض الكفاءة والفعالية وبطء النمو الاقتصادي والتضخم،وجمود الهياكل،وكل مظاهر الفساد الإداري من:رشوة،ومحسوبية،وتبذير للموارد والإمكانات المادية و البشرية، ونهب المال العام والبيروقراطية والجمود ونحو ذلك ، والتي أخذت رقعتها في الاتساع إلى الحد الذي بات فيه الفساد خطراً متزايداً ومحدقاً بكل الإنجازات التي حققتها البشرية على مر عصوره.

و الواقع أن الفساد أصبح من الظواهر المعولمة ذلك كونه يمس الدول النامية كما يمس الدول المتطورة كما أن آثاره تتجاوز الحدود المالية و المادية لتمتد الى القيم و الأخلاق و السلوك الانساني السائد في الدول و هو بذلك عدو لكل ما من شأنه أن يحقق التنمية المستدامة للدول و يوفر الرخاء و الرفاهية لها.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة الى تحديد مفهوم الفساد و أسبابه و مختلف الآثار الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية الناجمة عنه و محاولة تحديد السبل الكفيلة بتوفير السياسات الضرورية للحد من اتساع حجم هذه الظاهرة و العمل على توفير الآليات التي من شأنها أن تحصر هذه الظاهرة و لما لا القضاء عليها.

I. مفهوم الفساد المالي و الإداري

نظرا للأهمية الكبيرة التي احتلها موضوع الفساد سواء على المستوى الأكاديمي أو على المستوى الدولي أو على مستوى الهيئات و المنظمات الدولية نظرا للمخاطر الناجمة عن هذه الظاهرة و التي تعتبر مقبرة لكل المحاولات المرتبطة بالتنمية و التطور وكابحا

لكل محاولات نشر الديمقراطية و الشفافية و النزاهة و العدالة و المساواة وغيرها من مقومات الاقتصاديات المعاصرة .هذه الأسباب و غيرها كانت دافعا قويا لمحاولة تعريف هذه الظاهرة و محاولة تحديد السمات الأساسية لها و هو ما أوجد جملة كبيرة من التعاريف اختلفت من مفكر الى آخر و من هيئة أو منظمة دولية الى أخرى و سنحاول هنا أخذ عينة منها لاعتقادنا أنها أكثر التعاريف شيوعا و استعمالا و أنها أكثر تداولا خاصة تلك الصادرة عن الهيئات و المنظمات الدولية و هذا طبعا لا ينفي أهمية غيرها .

تعريف البنك الدولي حيث يرى[1] أن الفساد مرتبط باستغلال الوظيفة أو المنصب لغرض تحقيق منافع خاصة.

تعريف المنظمة الدولية للشفافية عرفت الفساد بأنه [2] إساءة استعمال السلطة التي اؤتمن عليها الشخص لتحقيق مصالح شخصية.

تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو [3] إساءة استعمال القوة العمومية أو المنصب أو السلطة للمنفعة الخاصة ،سواء عن طريق الرشوة أو الابتزاز أو استغلال النفوذ أو المحسوبية أو الغش أو تقديم إكراميات للتعجيل بالخدمات أو عن طريق الاختلاس"

تعريف صندوق النقد الدولي حيث يعتبر ان الفساد مرتبط بشكل أساسي بالشخصيات النافذة في السلطة التي تستغل مكانها في تحصيل الفوائد من هذا السلوك لشخص واحد أو مجموعة ذات علاقة بين الأفراد.أي أن الفساد من وجهة نظر صندوق النقد الدولي هو [4] علاقة الأيدي الطويلة المعتمدة التي تهدف الى استحصال الفوائد من هذا السلوك لشخص واحد أو مجموعة ذات علاقة من الأفراد.

يتبين من خلال هذه العينة من التعاريف أن هناك شبه اجماع على اعتبار ان الفساد حالة مرضية اذا لم يتم بترها قد تكون نتائجها مدمرة على اقتصاديات الدول بمختلف مستويات التطور الحاصل فيها

كما أنه رغم ما للفساد من أبعاد تمس كل المناحي إلا أن الفساد الأكثر انتشارا و تداولا هو ذلك الفساد المرتبط بسوء استغلال السلطة و النفوذ لتحقيق مآرب شخصية غير مشروعة بمعنى آخر أن أهم القنوات الرئيسية للفساد هي القناة المالية و الإدارية حيث ترتبط الأولى بالانحراف عن [5] القواعد المالية و مخالفة أجهزة الرقابة المالية في حين أن الثاني مرتبط بالانحرافات في منظومة التشريعات و القوانين و الضوابط نتيجة انتشار ظاهرة المحسوبية و المحاباة و هي الجوانب التي ركزت عليها المنظمات و الهيئات الدولية بربطها لظاهرة الفساد بأهم قناة له و هي الفساد المالي و الإداري و هو ما سنركز عليه في بحثنا هذا.

II. الفساد المالي و الاداري وأسبابه الرئيسية

من الصعب حصر اسباب محددة بعينها للفساد المالي و الاداري و ذلك لتعدد هذه الأسباب من جهة و تشابكها مع بعضها من جهة أخرى بشكل يصعب فيه فرز أسباب الفساد المالي و الاداري عن نتائجه غير أن هذا لا يمنع من محاولة حصر مجموعة من الأسباب الرئيسية نعتقد أنها جوهرية في حدوث الفساد المالي و الاداري و لعل من أهمها مايلي:

- الفساد المالي و الاداري ينتعش و ينتشر في البيئة التي تحيد فيها المؤسسات المكلفة بالرقابة أو يميع دورها ليصبح شكليا و لا يساهم في محاربة هذه الظاهرة و هو ما يؤدي الى انتشار البيروقراطية في دواليب الادارة و انتشار المحسوبية و المحاباة و الرشوة و هي جميعها عوامل من شأنها توفير البيئة الملائمة للفساد المالي و الاداري

- و يمكن أن يعزى الفساد المالي و الاداري الى عوامل أو أسباب منها ما هو مرتبط بالجانب السياسي حيث يلاحظ في هذا الاطار أن الفساد المالي و الاداري مرتبط بضعف الارادة السياسية و عدم قدرتها او رغبتها في محاربة الفساد المالي و الاداري لارتباطه في غالب الأحيان بمصالحها الشخصية.الى جانب ضعف المشاركة السياسية وغياب [6] نظام ديمقراطي و استغلال المناصب الحكومية لأغراض شخصية ، عبر ممارسة النفوذ للحصول على المال العام ؛و عدم احترام سلطة القانون وعدم تنفيذها ، واللامبالاة من طرف رجال الشرطة والجهاز القضائي ، الذي نجده أحيانا متورطا في قضايا الفساد و ضعف الأنظمة الانتخابية ، وكلفة حملات تمويلها . وهذا ما يوضحه الجدول الموالي[7]

الجدول 1 الأنواع الرئيسية للفساد المالي و السياسي

النوع	المجموعة الفاعلة المعرضة للفساد	الوصف
إنفاق غير مشروع ، بما في ذلك شراء الأصوات	الناخبون و مسؤولي الانتخابات	قد يقوم حزب سياسي لمرشح بصورة مباشرة أو غير مباشرة برشوة الناخبين ومسؤولي الانتخابات.كبديل فقد يوفرون لجمهور الناخبين أنواع مختلفة من الحوافز (الهدايا ، أو الأغذية ، أو الكحوليات ، أو حتى فرص عمل قصيرة الأجل).
التمويل من مصادر مشروعة وغير مشروعة	المرشحين والأحزاب السياسية	قد يقبل حزب سياسيي أو مرشح أموال من الجريمة المنظمة ، أو الجماعات الإرهابية ، أو الحكومات الأجنبية .ويجوز أن تشكل هذه المجموعات الأحزاب السياسية الخاصة بها.
بيع التعيينات ، أو التكريم ، أو الوصول إلى المعلومات	الموظفين العموميين والمرشحين	قد يحصل المساهمون على مكافآت في شكل اختيارات الوظائف، أو التعيينات على مستوى السفراء أو مستوى الوزراء أو المستوى القضائي أو الأوسمة ، أو الألقاب ، ويمكن أيضا استخدام المال في شراء مقعد أو ترشيح
إساءة استخدام موارد الدولة	القطاع العام ، والأحزاب المعارضة ، والمرشحين	قد تستخدم بكثافة بعض موارد الدولة ، مثل الأموال والبنية التحتية التي تكون متاحة أمام أصحاب المناصب .وعلاوة على ذلك، فيمكن للحزب السياسي أو المرشح الاستيلاء على موارد الدولة من خلال التوجيه غير المأذون به للإنفاق العام إلى شركات ، أو منظمات ، أو أفراد.
الاثراء الشخصي	المرشحين ، و السياسيين ، والأحزاب السياسية	قد يكون مطلوبا من المرشحين الإسهام بشكل كبير في تمويل انتخابات الحزب وأيضا دفع ثمن حملاتهم الانتخابية الفردية.ويمكن أن يدفعوا للحملة المقبلة عن طريق أخذ عمولات من العطاءات العامة وقبول الرشاوى ويجوز للمرشحين أيضا دفع مصروف الجيب المطلوب لحملة الحزب الخاص بهم
طلب المساهمة من موظفي الخدمة العامة	موظفي الخدمة العامة والقطاع العام	قد يفرض حزب سياسي أو مرشح في حاجة إلى المال ضرائب على أصحاب المناصب، سواء العموميين أو المنتخبين .وفي بعض الأنظمة يمكن للحزب السياسي أيضا إجبار الموظفين العموميين أن يصبحوا أعضاء في الحزب وبعد ذلك ينتزع مبالغ من رواتبهم من أجل بعض نفقات الحزب

الأنشطة التي تنتهك تنظيمات التمويل السياسي	الأحزاب السياسية والمرشحين	قد يقبل حزب سياسي أو مرشح هبات مقدمة من جهات محظورة أو الإنفاق أكثر من الحد القانوني المصرح به .وانتهاكات متطلبات الكشف مثل المحاسبة غير الدقيقة أو التقارير ، أو عدم وجود موارد مالية شفافة ، وكثيرا ما تكون السبب في فضائح سياسية.
التبرعات من أجل المصالح ، أو العقود ، أو الترخيصات ، أو تغيير السياسة	القطاع الخاص	أحد دوافع التبرعات السياسية لحزب سياسي أو مرشح هي إمكانية الدفع في شكل ترخيصات وعقود حكومية .وقد تعطى الهبات أيضا لتغيير السياسة الحكومية أو التشريعات لصالح اهتمامات مجموعة معينة.
إجبار القطاع الخاص على "الدفع للحماية"	القطاع الخاص	الابتزاز، وعلى سبيل المثال الضرائب والتفتيش الجمركي لإجبار المؤسسات على تسليم جزء من أرباحها إلى الحزب السياسي.
الحد من إمكانية أحزاب المعارضة في الحصول على التمويل.	احزاب المعارضة و المرشحين	قد تعوق الأنظمة الاستبدادية مع النظام الاقتصادي الميراثي والقمع السياسي بشكل خطير الموارد المالية المتاحة لأحزاب المعارضة

المصدر : كيفين كاساس ومارسين واليكي وجيفري كارلسون، النزاهة السياسية والفساد :منظور دولي 2004 – ص 20
http://www.moneyandpolitics.net/researchpubs/pdf/political-integrity-introduction_arabic.pf

- كما أن الفساد المالي و الاداري يرتبط أيضا بمؤشرات ذات طبيعة اقتصادية و اجتماعية أهمها : ارتفاع معدلات البطالة و تباين مستويات الدخول الى جانب انخفاضها و هو ما من شأنه أن يؤدي الى انخفاض مستوى المعيشة و انتشار الفقر الى جانب انتشار مظاهر الصفقات الغير شفافة و غياب الكفاءة و الرشادة الاقتصادية و ضعف [8] الرقابة والمحاسبة المؤسساتية التي أفرزت ممارسات فاسدة من قبيل الاختلاسات والنهب وغسيل الأموال والتهرب الضريبي.
- و قد يرجع الفساد المالي و الاداري الى عوامل مرتبطة بالديمومة في بعض المناصب الادارية ذات النفوذ مما يفتح المجال أمام تقاعس أجهزة الرقابة و عدم توفر الارادة لمحاربة الظاهرة الى جانب تفشي ظاهرة البيروقراطية الادارية ، و ضعف[9] دور الصحافة و الاعلام في كشف المفسدين والفاسدين. و الانفاق الغير مبرر في نهاية العام بحجة رفع نسبة تنفيذ الخطط . والمزايا الكبيرة الممنوحة للمسؤولين كالسيارات والبيوت الفخمة ...الخ.واقتصار المحاسبة على صغار الموظفين دون الكبار و عدم تطبيق القوانين النافذة والالتفاف عليها و اعتماد نهج اقتصادي غير مناسب و عدم تكافؤ الفرص والمساواة والعدالة.
- و كان للتطور الحاصل في تقنيات الاتصال و الاعلام نصيبها من الفساد المالي و الاداري حيث خلقت أشكالا و صورا جديدة مرتبطة ببطاقات الائتمان الالكترونية و ما رافقها من اختراق للنظام المصرفي الى جانب القضايا التي رافقت التجارة الالكترونية كالقرصنة أو الجوسسة الالكترونية من اجل الكشف عن أسرار اقتصادية أو عسكرية تعرض أمنها القومي لخطر [10] الانكشافيةكما تعرض أنظمتها الالكترونية لعمليات تخريبية مكلفة ماديا ، وهذا ما جعل دولا كفرنسا تطالب بالتنظيم الحكومي لشبكة الإنترنت بهدف محاربة جرائم الاحتيال والتخريب وغسل العملة والتجسس الإلكتروني،و هذا رغم تطمينات القائمين عليه بأنه نظام آمن وفعال وهو ما يستدعي تطوير نظم الحماية والرقابة و تدعيم إجراءات الشفافية .

III. أنواع الفساد المالي و الاداري

يمكن التمييز بين مجموعة من أنواع الفساد المالي و الاداري انطلاقا من المعايير المعتمدة في تحديد هذه الأنواع و في هذا الاطار يمكن التمييز من حيث الحجم بين نوعين رئيسيين [11] من الفساد و هما الفساد الصغير و هو فساد بسيط يرتبط بفئات ادارية في ذيل الهرم الاداري و هذا النوع في غالب الأحيان يفتقر الى التنسيق و الشمولية .و قد يكون الفساد المالي و الاداري من النوع الثاني و هو ما يطلق عليه بالفساد الكبير لأنه يرتبط بفساد الوظائف العليا في الهرم الاداري حيث غالبا ما يرتبط هذا النوع بكبار المسؤولين و تعتبر تكلفته المالية كبيرة بالنسبة للدولة.

أما من حيث مدى انتشار الفساد المالي و الاداري فيمكن التمييز بين الفساد المالي و الاداري ذو الطبيعة المحلية و الذي عادة ما ينحصر في الحدود الجغرافية للدولة دون ان تكون له امتدادات او ارتباطات خارج الدولة و هو ما يطلق عليه بالفساد المحلي. و قد يتجاوز هذا الفساد المالي و الاداري حدود الدولة و عندها نكون أمام فسادا دوليا و هذا النوع ساعد على انتشاره افرازات العولمة و ما اوجدته من حرية اقتصادية و تجارية .

و الفساد المالي و الاداري قد يكون عارضا أو مؤقتا و قد يكون مرتبط بمؤسسة أو قطاع معين داخل الدولة وقد يكون هذا الفساد المالي و الاداري يتميز بالديمومة [12] و التنظيم و هذا النوع الأخير هو أخطر أشكال و درجات الفساد المالي و الاداري.

IV. مؤشرات الفساد المالي و الاداري

غالبا ما يصاحب البيئة التي ينتشر فيها الفساد المالي و الاداري جملة من الدلالات منها ما تعلق بسلوكات أفراد المجتمع أو ما تعلق بفعالية الهيئات و المنظمات الحكومية أو ما تعلق منها بانتشار بعض المظاهر و الممارسات و التي في بعض الأحيان تأخذ بعدا عالميا و في هذا الاطار نجد أن بيئة الفساد المالي و الاداري تتميز بالظهور المفاجئ للطبقات الثرية الجديدة داخل المجتمع شعارها المحسوبية و الولاء في الحصول على المناصب دون الأخذ بعين الاعتبار الكفاءة و القدرة و شعارها الرشوة مقابل الحصول على أي خدمة دون التعرض لأية عقوبة لأن أجهزة الرقابة و القضاء في مثل هذه البيئات تصبح ثانوية .

و اتساع الفجوة بين المواطنين و الدولة من حيث مستويات الثقة المتبادلة. و تصبح الدول التي ينمو فيها الفساد المالي و الاداري دولا تحتل مراتبا دنيا في مؤشرات مدركات الفساد و التي تعتبر بمثابة مرآة كاشفة عن الظروف السائدة داخل الدولة سواء كانت ظروفا جاذبة للشفافية و العدالة و المساءلة أو ان تكون هذه الظروف حاضنة للفساد المالي و الاداري و منفرة للتنافسية و الكفاءة و هذا حال الكثير من الدول و منها الجزائر و التي يتضح من خلال الجدول الموالي [13] كيف ان ظاهرة الفساد المالي و الاداري الشكل المهيمن على كل المظاهر داخل الدولة .

جدول2 يوضح تغيرات مؤشر مدركات الفساد لدول عربية بين سنة 2011 و 2012:

التصنيف الإقليمي 2011	الدولة	درجة مؤشر مدركات الفساد 2011	التصنيف الإقليمي 2012	درجة مؤشر مدركات الفساد 2012	
1	قطر	72	1	68	تراجع مع ثبات الترتيب الاقليمي
2	الإمارات العربية المتحدة	68	1	68	-
3	البحرين	51	3	51	-
4	عمان	48	5	47	-
5	الكويت	46	6	44	تراجعت درجتين
6	الأردن	45	4	48	تحسنت 3 درجات
7	السعودية	44	7	44	
8	تونس	38	8	41	تحسنت 3 درجات

9	المغرب	34	9	37	تحسنت 3 درجات
10	الجزائر	29	10	34	تحسنت 5 درجات
11	مصر	29	11	32	تحسنت 3 درجات
12	سوريا	26	14	26	-
13	لبنان	25	12	30	تحسنت 5 درجات
14	اليمن	21	15	23	تحسنت درجتين
15	ليبيا	20	16	21	تحسنت درجة
16	العراق	18	17	18	-

المصدر: تقرير مؤشر مدركات الفساد في دول العالم لعام 2012 لمنظمة الشفافية العالمية

http://www.integrity-way.info

V. انعكاسات و آثار الفساد المالي و الاداري

يترك الفساد المالي و الاداري آثارا سلبية على كل المناحي و القطاعات داخل الدولة مما من شأنه ان يعيق كل الجهود المبذولة لتحقيق التنمية و يرفع من التكلفة الاقتصادية و الاجتماعية للدولة نتيجة عدم الشفافية في تحديد هذه التكاليف و هذا من شأنه ان يؤدي الى انتشار الفقر و البطالة و انتشار الآفات الاجتماعية و المالية كالمخدرات و غسيل الأموال ...الخ.

و هو ما يزعزع ثقة المواطنين بالدولة و يقضي على أي جاذبية للأعمال و الاستثمار داخل الاقتصاد الوطني و هو ما يخلق مناخا يساعد على المتاجرة اكثر مما يساعد على الاستثمار ذلك ان مناخ الفساد المالي و الاداري عادة ما يصاحبه مظاهر سلبية كالبيروقراطية و المحسوبية و الاقتصاد الموازي...الخ.و يمكن حصر اهم انعكاسات و اثار الفساد المالي و الاداري في العناصر التالية

- إعاقة القدرة المؤسساتية للحكومة عبر إضعاف أدائها وإهمال إجراءاتها التنظيمية
- يؤدي فساد الأنظمة الانتخابية ، إلى إنتاج سلطات تشريعية و تنفيذية غير شرعية
- يقوض الفساد أسس ودعائم دولة الحق و القانون ، عبر إضعاف و تشويه السلطة القضائية
- الفساد يخفض حوافز الاستثمار والنمو الاقتصادي و يعبر هذا المفهوم عن الدول التي تعيش حالة عدم استقرار سياسي التي تعبر عن مظاهر التخلف .
- تخفيض معدل[14] الإنفاق على الخدمات العامة كالتعليم و الصحة أي تخفيض الإيرادات الحكومية
- إنتاج أنظمة[15] تشريعية وقضائية ضعيفة.
- عدم وجود رشاده عقلانية اقتصادية ، تحمل رؤية إستراتيجية واضحة و هادفة ، تتجلى من خلال إنفاق أو تخصيص أغلفة مالية معتبرة ، في مشاريع غير مدروسة أو ليست ذات جدوى اقتصادية ، من خلال الاستثمارات الضخمة التي يصعب تقدير كلفتها وبالتالي توفير[16] المزيد من الأعباء المالية الإضافية .لا يقتصر أثر الفساد على انتهاج سياسات اقتصادية ومالية غير ملائمة بل يمتد إلى تشجيع نمو التجارة الخارجية غير المتوازنة ، ويضاعف[17] من حجم الاستيراد وتراكم الديون الخارجية والاعتماد على المنح والقروض الخارجية خصوصاً تلك المتعلقة باستخدام موارد القطاع المصرفي لتمويل عمليات هروب رؤوس الأموال بذريعة ما يسمى بتحرير التعامل في العملات الأجنبية.

VI. سبل و آلية مكافحة الفساد المالي و الاداري

رغم عدم وجود آليات أو ادوات محددة متفق عليها للقضاء على هذه الظاهرة بشكل جذري إلا ان هذا لا يمنع للقول ان هناك جملة من الاجراءات جرى العرف على اعتبارها اهم الوسائل التي من شأنها للحد من هذه الظاهرة و منها

- ✓ المحاسبة و المساءلة و فيها يتم محاسبة و مساءلة الجميع على اختلاف مستويات مسؤولياتهم على الأعمال التي يقومون بها و النتائج التي حققوها في المهام الموكلة لهم و ذلك وفق القواعد التي تقتضيها العدالة و الديمقراطية و المساواة امام القانون و هذا من شأنه ان يعزز دولة القانون .
- ✓ اعتماد الشفافية و النزاهة كآلية رئيسية و وفق المؤشرات التي تشترطها الهيئات و المنظمات الدولية في هذا الشأن خاصة ما يتعلق بضرورة اتاحة المعلومات في وقتها و بشكل شفاف و في متناول الجميع حتى يتسنى معرفة مصادر الأموال العامة و كذا سبل صرفها بشكل نزيه و هادف و هو ما يعتبر أقوى عامل لمحاربة الفساد المالي و الاداري

حيث يتضح من خلال الجدول الموالي[18] تصنيف الدول حسب مستوى خطر الفساد في كل منها، ويتم تحديد خطر الفساد عن طريق خطره ومدى وقوعه وبتكرار تعرض المواطنين له.

جدول 3 يوضح تصنيف الدول حسب مستوى خطر الفساد في كل منها

الفئة	الخطر	الدول
الفئة A أ	خطر منخفض للغاية	استراليا، ألمانيا
الفئة B ب	خطر منخفض	: النمسا، النرويج، كوريا الجنوبية، السويد، تايوان، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأميركية
الفئة C ج	خطر معتدل	الأرجنتين، البرازيل، بلغاريا، تشيلي، كولومبيا، كرواتيا، جمهورية التشيك، فرنسا، اليونان، هنغاريا، ايطاليا، اليابان، لاتفيا، بولندا، سلوفاكيا، اسبانيا.
الفئة D+ د+	خطر مرتفع	البوسنة والهرسك، قبرص، الهند، إسرائيل، كينيا، الكويت، لبنان، المكسيك، نيبال، صربيا، سنغافورة، تايلند، جنوب إفريقيا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة.
الفئة D- د	خطر مرتفع	بنغلادش، روسيا البيضاء، الصين، إثيوبيا، جورجيا، غانا، الأردن، كازاخستان، ماليزيا، باكستان، فلسطين، روسيا، رواندا، تنزانيا، تركيا.

الفئة E هـــــ:	خطر مرتفع للغاية	أفغانستان، البحرين، ساحل العاج، اندونيسيا، إيران، العراق، المغرب، نيجيريا، عمان، الفلبين، قطر، السعودية، سريلانكا، تونس، أوغندا، أوزبكستان، فنزويلا، زيمبابوي.
الفئة F و	: خطر شديد	الجزائر، انغولا، الكاميرون، جمهورية الكونغو الديمقراطية، مصر، اريتريا، ليبيا، سوريا، اليمن.

المصدر : http://www.integrity-way.info/wp/?cat=95 تاريخ التصفح 2013/05/22

و هو ما يبين ان الجزائر مصنفة ضمن الدول ذات المخاطر الشديدة ضمن مؤشرات الفساد المالي و الاداري مما يتطلب بذل جهود كبيرة لحصر هذه الآفة و ذلك بالتركيز على اعطاء اهمية لمبدأ الشفافية باعتباره العدو الأول للفساد المالي و الاداري و العمل على ترسيخ العمل الديمقراطي و تبني مبدأ الفصل بين السلطات من خلال ارساء قواعد لإيجاد جهاز قضائي مستقل و نزيه مما يدعم أجهزة الرقابة بمختلف هيئاتها و تفعيل هيئات مكافحة الفساد و العمل بصرامة على تطبيق القوانين المتعلقة بمحاربة الفساد المالي و الاداري و ذلك بشكل عادل و شفاف .

الخاتمة

لمكافحة ظاهرة الفساد الاداري و المالي تكون الدولة ملزمة بوضع استراتيجية واضحة و محددة من شأنها تقوية الروابط بين الهيأت الادارية و تفعيل دور الهيأت المكلفة بمحاربة هذه الظاهرة و العمل على تفعيل دور الاعلام للقيام بتوعية المواطنين بخطورة هذه الظاهرة و العمل على محاربتها و لا يتأتى ذلك إلا من خلال شعور المواطن بأنه في دولة الحق و القانون و من جانب آخر على الإعلام أيضا ان يلعب دوره في كشف ملفات الفساد المالي و الاداري للرأي العام .

- العمل على الحد من كل مظاهر البيروقراطية و المحاباة و توفير العدالة و سبل العيش الكريم لكل المواطنين دون استثناء و انشاء هيآت متخصصة في نشر متطلبات الشفافية و الزام الهيآت المعنية بتوفير كل المعلومات المتعلقة بهذا الشأن
- الانخراط في المنظمات الدولية المكلفة بمحاربة الفساد بهدف التنسيق و التشاور و الاستفادة من تجارب الغير في معالجة هذه الظاهرة
- العمل على تبني الحكم الراشد كأسلوب لإدارة شؤون الدولة باعتباره البديل الناجع والإطار الضامن لتسيير فعال وآمن للموارد الطبيعية و البشرية ، من خلال نموذج الإدارة الحكومية بالجودة ، عبر آليات المشاركة والمساءلة وحكم القانون ، والشفافية والفعالية و نشر و تعميم تقنيات تكنولوجيا الاعلام و الاتصال و تبني العمل بنظام الحكومة الالكترونية ما من شأنه أن يوفر الجهد و الوقت و ينشر الشفافية و يقلل من البيروقراطية.

الهوامش و المراجع

1. http://www1.worldbank.org/publicsector/anticorrupt/corruptn/cor02.htm
2. نقماري سفيان : الإطار الفلسفي والتنظيمي للفساد الإداري والمالي. الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد الإداري و المالي.جامعة بسكرة يومي 07/06 ماي 2012. ص 4.

3. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مكافحة الفساد لتحسين إدارة الحكم، شعبة التطوير الإداري وإدارة الحكم، مكتب السياسات الإنمائية، 1998 ، ص02

4. IMF, Corruption Around the World, IMF Working Paper, Washington, 1998, p 08.

5. هاشم الشمري, ايثار الفتلي: الفساد الاداري و المالي و اثاره الافتصادية و الاجتماعية. ط1. عمان. دار اليازوري للنشر و التوزيع, 2011, ص 23.

6. خلاف وليد : دور المؤسسات الدولية في ترشيد الحكم المحلي –مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية –كلية الحقوق–قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية–جامعة منتوري، قسنطينة /2010/2009، ص 12

7. كيفين كاساس ومارسين واليكي وجيفري كارلسون، النزاهة السياسية والفساد منظور دولي (2004) ، ص 20 http://www.moneyandpolitics.net/researchpubs/pdf/political-integrity-introduction_arabic.pf

8. زرارقة فيروز: الفساد في المجتمع الجزائري و إستراتيجية الحد منه" ، الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي،ج2 بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي المنعقد بجامعة فرحات عباس يومي 8-9/04/2007– سطيف – ص ص86 ،85

9. الوائلي ، ياسر خالد بركات : الفساد الإداري ، مفهوم و ومظاهره وأسبابه ، مع اشارة إلى تجربة العراق في الفساد " ، مجلة النبأ العدد80 ، كانون الثاني/ جانفي 2006 .

10. الشيخ داود عماد: الشفافية ومراقبة الفساد ، مجلة المستقبل العربي، العدد309 نوفمبر2004 ص ص120 112، 121

11. محمود عبد الفضيل،" الفساد وتداعياته في الوطن العربي"، مجلة المستقبل العربي، العدد 243 ، مارس 1999 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت .ص 4

12. الأخضر عزي، غانم جلطي،" قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد) إسقاط على التجربة الجزائرية–المجلة الالكترونية :علوم إنسانية، العدد 21 مارس 2005 ، ص4، http//www.uluminsania.com

13. تقرير مؤشر مدركات الفساد في دول العالم لعام 2012 لمنظمة الشفافية العالمية http://www.integrity-way.info

14. Vito Tanzi&Hamid Davoodi, "Roads to nowhere: How corruption in public investment hurts growth", Economic Issues, IMF published March 1998, Washington,D.C.p08 .

15. Paolo Mauro, "Corruption: Causes, consequences, and agenda for further research"Finance&development, March 1998, fighting corruption world wide, World Bank publications, p4.

16. عماد صلاح عبد الرزاق الشيخ داود، مرجع سبق ذكره، ص ص194 ، 189

17 صبحي الصالح، الفساد الإداري من منظور العولمة :الآثار المالية والاقتصادية .مركز أضواء للبحوث والدراسات الإستراتيجية

http://www.adhwaa.org/research_archive.asp?b

18. http://www.integrity-way.info/wp/?cat=95

تاريخ التصفح 2013/05/22